

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- قول الرسول A لهند خذي ما يكفيك وولدك .
- فعلى هذا : إن قدر على حبس حقه : أخذ بقدره وإلا قومه وأخذ بقدره متحريرا للعدل في ذلك
- لحديث رسول A لهند زوج أبي سفيان Bهما [خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف] و لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام [الرهن مركوب ومحلوب] .
- وجزم به في الهداية و المحرر وغيرهما .
- وذكر في الواضح : أنه لا يأخذ إلا من جنس حقه .
- وهما احتمالان في المغني و الشرح مطلقان .
- قال في القواعد الأصولية : وخرج بعض أصحابنا الجواز رواية عن الإمام أحمد C من جواز أخذ الزوجة من مال زوجها نفقتها ونفقة ولدها بالمعروف وقد نص الإمام أحمد C على التفريق بينهما فلا يصح التخريج .
- وأشار إلى الفرق بأن المرأة تأخذ من بيت زوجها .
- يعني : أن لها يدا وسلطانا على ذلك سبب النفقة ثبت وهو الزوجية فلا تنسب بالأخذ إلى خيانة .
- وكذلك أباح في رواية عنه : أخذ الضيف من مال من نزل به ولم يقر بقدر قراه .
- ومتى ظهر السبب : لم ينسب الآخذ إلى خيانة .
- وعكس ذلك بعض الأصحاب وقال : إذا ظهر السبب : لم يجز الآخذ بغير إذن لإمكان إقامة البينة عليه بخلاف ما إذا خفي .
- وقد ذكر المصنف و الشارح في ذلك أربع فروق .
- فائدة : قال القاضي أبو يعلى في قول النبي A لهند [خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف] هو حكم لا فتيا .
- واختلف كلام المصنف فيه فتارة قطع بأنه حكم وتارة قطع بأنه فتيا .
- قال الزركشي : والصواب أنه فتيا .
- تنبيهات .
- أحدها : حيث جوزنا الآخذ بغير إذن فيكون في الباطن .
- قاله في المحرر و الفروع وغيرهما .
- وظاهر كلام المصنف هنا : جواز الآخذ ظاهرا وباطنا .
- والأصول التي خرج عليها أبو الخطاب و المصنف وغيرهما : من حديث هند و حلب الرهن وركوبه

– تشهد لذلك .

والأصول التي خرج عليها صاحب المحرر : تقتضي ما قاله .

الثاني : مفهوم قوله ولم يمكنه أخذه بالحاكم .

أنه إذا قدر على أخذه بالحاكم : لم يجر له أخذ قدر حقه إذا قدر عليه وهو صحيح وهو المذهب .

وعنه : في الضيف : يأخذ وإن قدر على أخذه بالحاكم .

وظاهر الواضح : يأخذ الضيف وغيره .

وإن قدر على أخذه بالحاكم .

قال في الفروع : وهو ظاهر ما خرجه أبو الخطاب في نفقة الزوجة والرهن مركوب ومحلوب وأخذ سلعته من المفلس